TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/43/SC.1/L.1/Add.2
16 October 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والأربعون
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقرر: السيد رينالد كليريسمي (هايتي)

البند ٥ (تابع)

المتحدثون: **نيجيريا (عن المجموعة الأفريقية)**
ايرلندا (عن الاتحاد الأوروبي)
الصين
اليابان
جمهورية ايران الاسلامية.

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته؛

وترسل طلبات التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5657/5655

الفصل الثاني

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، ودور الأونكتاد في تنفيذ المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

٦٩- قال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (نيجيريا) إن أفريقيا قارة تكدرها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية رغم مواردها الطبيعية الوافرة وكل ما بُذل من جهود من أجل التنمية. وأضاف أن شتى البرامج الخاصة التي شرعت فيها المنظمات الدولية لم تحدث أي أثر ملموس. وما زالت القارة تعاني من تدني الاقتصاد وهبوط دخل الفرد وتدهور الأحوال الاجتماعية. وأدى المعدل السنوي العالي لنمو السكان إلى تفاقم الوضع.

٧٠- وفي محاولة لوقف أو قلب هذا الوضع، اتبعت بلدان أفريقية كثيرة إصلاحات اقتصادية لأكثر من عقد من الزمان. واستهدفت هذه الإصلاحات تصحيح الاختلالات الاقتصادية الأساسية ودعم تطوير القطاع الخاص. ومع ذلك، لم تتبلور المكاسب المنتظرة مثل زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وبالرغم من كل هذه النكسات، تبذل البلدان الأفريقية أقصى جهودها لتيسير تنمية واستغلال الموارد البشرية بفعالية، والافادة من مواردها الطبيعية الضخمة، وحشد الموارد المالية المحلية والأجنبية معاً من أجل التنمية، ودعم التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي.

٧١- وذكّر المجلس بأن وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات كان المقصود به في المقام الأول تركيز الاهتمام على الاحتياجات الإنمائية للبلدان الأفريقية من أجل توفير إجراءات داعمة تتفق وأولويات أفريقيا وتنشط الدعم السياسي المطلوب ضماناً لاتخاذ إجراء في حينه لإزالة بعض العقبات أمام التنمية في أفريقيا. وقال إن هدف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات لم يتحقق مع ذلك.

٧٢- ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن دين أفريقيا بلغ ٣١٧ مليار دولار أمريكي. وأقر بأن الدائنين عالجوا مشكلة الدين إلى حد ما عن طريق ترتيبات ثنائية تساهلية وتقديم الدعم لمرفق إعادة الشراء بالمؤسسة الانمائية الدولية واعتماد شروط نابولي. غير أن الدين الخارجي يظل يشكل قيداً رئيسياً على تنمية أفريقيا.

٧٣- وقد حالت الهياكل الاقتصادية لأفريقيا دون حدوث تقدم واندماج سلسين في الاقتصاد العالمي. كما ظلت أفريقيا عاجزة عن جذب مستويات كافية من الاستثمار الأجنبي المباشر. ودعا الأونكتاد إلى تنفيذ

برنامج الأنشطة الذي سبق أن حدده المجلس لتعزيز الاستثمار. وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة حاجة إلى تيسير تنمية الهياكل الأساسية المادية.

٧٤- واختتم كلمته بأن كرر أن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات لم يحقق بأي حال أهدافه الأساسية. وكان الدعم السياسي الدولي المتوقع كثيراً لتشجيع دخول الاستثمار والتدفقات المالية مخيباً للآمال. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتوفير المساعدة لأفريقيا في مجالات: فرص الوصول إلى الأسواق؛ تنويع السلع الأساسية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ التكامل الاقليمي؛ تطوير التكنولوجيا المناسبة فضلاً عن تنمية الهياكل الأساسية. ودعا إلى شكل جديد للمشاركة في التنمية يركز أكثر على السياسات والبرامج وعلى تنمية القدرات المحلية.

٧٥- وتحدثت ممثلة **ايرلندا**، نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، فأكدت التزام الاتحاد الأوروبي بتنمية أفريقيا. وقالت إن البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات ساعد على تعميق الوعي السياسي بشأن الحالة الخاصة لأفريقيا. وأضافت أن المبادرة الخاصة على صعيد منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بأفريقيا هي وسيلة يمكن عن طريقها الأخذ بنهج منسق لتنفيذ أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

٧٦- وقالت إن التحدي الرئيسي الماثل هو دمج الاقتصادات الأفريقية، وخاصة اقتصادات أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري العالمي، في ظل خلفية هبط فيها نصيب التجارة العالمية لأشد البلدان فقراً هبوطاً محسوساً في الأعوام الأخيرة.

٧٧- وأشارت إلى أن اتفاقية لومي تكفل حرية وصول جميع المنتجات الصناعية ومعظم المنتجات الزراعية التي منشؤها الدول الأفريقية الأعضاء إلى سوق الاتحاد الأوروبي. كما منحت اتفاقية لومي الرابعة امتيازات للمنتجات الزراعية وقواعد منشأ أفضل للمنتجات الصناعية.

٧٨- وفضلاً عن ذلك، قالت إن مجموعتها تقر بأن تدابير تخفيف أعباء الديون هي جزء أساسي لأية استراتيجية تستهدف استعادة الحيوية الاقتصادية لأشد البلدان فقراً والبلدان المثقلة بعبء الديون.

٧٩- وفيما يتعلق بالمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، قالت إن مجموعتها ترحب بتركيز المبادرة وتنسيقها وتعزيزها لفعالية عمل وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا. ورحبت بالمشاركة الوثيقة لمؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي. ويوافق الاتحاد الأوروبي بشدة على تركيز المبادرة الخاصة على دعم قدرات التنفيذ للبلدان الأفريقية في القطاعات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها.

٨٠- غير أنه من المهم الإقرار بأن هناك مشاريع ومبادرات كثيرة تشجعها الحكومات الوطنية بدعم من مجتمع المانحين، موجودة بالفعل في أفريقيا. وتحتاج هذه المشاريع والمبادرات إلى أن توضع في الاعتبار في وضع البرامج على الصعيد القطري. وينبغي أن يكون هناك فهم كامل لاحتياجات القطاعات وأولوياتها وقدراتها واحترام ملكية الحكومات المتلقية لبرامجها الانمائية.

٨١- ودعت الأونكتاد إلى تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في علاج الأسباب الإدارية والإجرائية لتكاليف النقل والصفقات التي ما زالت عالية جداً والمرتبطة بالتجارة الداخلية والخارجية في أفريقيا. ويمكن للأونكتاد أيضاً أن يساعد في تدعيم قدرة البلدان النامية على إدارة الأسواق التي دخلت حديثاً ميدان المنافسة في مجالات النقل والاتصالات وتوريد خدمات المرافق العامة لكي يمكن لهذه البلدان الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص التي تتاح لها نتيجة إدخال تكنولوجيات جديدة وخصخصة شركاتها شبه الحكومية وتحرير أسواقها.

٨٢- واختتمت كلمتها بالقول بأن الاتحاد الأوروبي يريد أن يعمل بروح شراكة حقيقية مع البلدان الأفريقية وكذلك مع البلدان الأخرى المتقدمة والحديثة التصنيع. كما يريد الاتحاد الأوروبي تحقيق التركيز والترابط في طريقة تصدي المجتمع الدولي لهذه القضايا.

٨٣- وقال ممثل الصين إن هذه هي أول فرصة لكي يستعرض المجلس، بعد انعقاد الأونكتاد التاسع، التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. لقد أحرز برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات بعض التقدم وحققت بعض البلدان تقدماً في مجالات أساسية. غير أنه أضاف أنه ما زال يتعين صنع الكثير لوضع البلدان الأفريقية على مسار التنمية المستدامة. لقد تقلص نصيب أفريقيا في الانتاج العالمي وفي التجارة أيضاً. وعلى الأونكتاد أن يكثف جهوده لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات والمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وقال إن الصين تعلق أهمية كبيرة على الروابط الاقتصادية مع أفريقيا وأنها قدمت المساعدة إلى أفريقيا بوسائل شتى. وستظل الصين تسعى إلى ترتيبات تعاونية متبادلة الفائدة مع البلدان الأفريقية. وسيشجع بلده الشركات الصينية على التعاون مع أفريقيا. وأعرب عن تفاؤله من أن تحقق الجهود الكبيرة التي تبذلها أفريقيا نتائج ايجابية وأن تكفل مستقبلاً زاهراً للقارة.

٨٤- وأشار ممثل اليابان إلى أن أفريقيا تواجه وضعاً اقتصادياً واجتماعياً مستمر التدهور. وهذا لا يُعزى فقط إلى المشاكل الاقتصادية بل أيضاً إلى كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان مثل الجفاف والمجاعة والنزاع المدني الواسع النطاق وعدم الاستقرار السياسي في مناطق شتى بالقارة. غير أنه أشار إلى حدوث بعض جوانب النجاح، وخاصة في الجنوب الأفريقي حيث حققت بعض البلدان المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي.

٨٥- وقد اتخذت حكومة اليابان عدة مبادرات لصالح البلدان الأفريقية. فهناك أولاً مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الدولية الذي عُقد في ١٩٩٣ والذي أعاد تأكيد أن التنمية الأفريقية تشكل أولوية عالمية وأنه من المهم أن يوضع في قلب التنمية الافريقية استراتيجيات الاعتماد على النفس، بما في ذلك حسن الإدارة والإصلاحات في الميدانين السياسي والاقتصادي معاً. وتلا هذا المؤتمر محفل آسيا - أفريقيا الذي عُقد في ١٩٩٤ في اندونيسيا، وحلقات عمل اقليمية عقدت في زمبابوي في ١٩٩٥ وفي كوت ديفوار هذا العام، بغية تيسير الجهود لنقل بعض الخبرات والدروس المفيدة المكتسبة أثناء عملية التنمية الآسيوية. كما نظمت اليابان عدة حلقات دراسية دولية في طوكيو بشأن استراتيجيات التنمية الجديدة.

٨٦- وفيما يتعلق بالمبادرات المقبلة، وجهت اليابان في الأونكتاد التاسع بياناً واضحاً بشأن الأنشطة المقبلة. إن مؤتمر طوكيو الثاني المعني بالتنمية الدولية سيُعقد في عام ١٩٩٨. كما قررت اليابان تنفيذ

سلسلة من البرامج لمساعدة أفريقيا في جهودها في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك البرامج في ميادين الصحة والتعليم. ودعا المجتمع الدولي إلى بذل جهود خاصة لصالح أفريقيا في مجالات الصحة وتدعيم المشاريع الخاصة والتعاون بين بلدان الجنوب. وقال إن حكومته على استعداد لتقديم المساعدة لقطاع الصحة. وفيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص، تسهم اليابان بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار أمريكي في مشروع يسعى إلى بحث استنساخ تجربة شرق آسيا في أفريقيا. كما تسهم اليابان بمبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ دولار في التعاون التقني في قطاع السلع الأساسية، وتخصص كذلك مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي من مساهمتها في الصندوق الياباني لتنمية الموارد البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٨٧- واختتم حديثه بالإعراب عن أمله في إمكانية تعيين الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ المبادئ والمعايير الواردة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات عن طريق بذل جهود مشتركة في هذا الصدد.

٨٨- وقال ممثل **جمهورية ايران الاسلامية** إنه جرت مناقشة مفيدة ومثمرة للوضع الأفريقي ولبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في الجلسة غير الرسمية التي نظمها الرئيس. وأحاط علماً مع بالغ الاهتمام بمداخلة الوفد الياباني الذي قدم إشارات محددة لما فعلته حكومة اليابان لصالح البلدان الأفريقية. وقال إن وفده يأمل، في فترة ما بعد الأونكتاد التاسع، أن يضطلع المزيد من أعضاء مجتمع المانحين بأنشطة مماثلة لفائدة البلدان الأفريقية.

- - - - -